



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

المؤتمر الثالث للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
"المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطوير آلياتها في البلدان العربية"

خلاصات الجلسة الأولى والثانية

د. محي الدين طوق



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

أولاً:

أظهر الحجم الكبير للفساد الذي تكشف بعد الأحداث الأخيرة التي اجتاحت العالم العربي أن جهود هيئات مكافحة الفساد والدعم الحكومي لها لم ترقى للمستوى المطلوب وخاصة في الدول الثلاث التي تم استعراض تجاربها (المغرب، تونس، مصر) وذلك بسبب غياب الإرادة السياسية وتصور التشريعات واقتصار دور هيئات مكافحة على الوقاية أو تقديم المشورة أو تحويل القضايا للجهات القضائية والإدارية الأخرى، أو ضعف التنسيق بينها، وبينها وبين الجهات الرقابية الأخرى. كما أن إنشاء هذه الهيئات لم تلبى متطلبات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من حيث الشروط الأساسية لعملها بكفاءة وبالذات ما تعلق منها بالولاية القضائية والاستقلالية والدعم.



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

ثانياً:

أدت حركات التغيير في الدول الثلاث التي تم استعراض تجاربها إلى نتائج رئيسية سريعة ومباشرة وفي غاية الأهمية، منها على سبيل المثال لا الحصر؛

1. تعزيز عمل هيئات مكافحة الفساد ودعم استقلاليتها وتوسيع صلاحياتها والارتقاء ببنيتها التشريعية- التجربة المغربية- نص دستوري.
2. إنشاء لجان وهيئات جديدة للتعامل الفوري والسريع مع المستجدات الناجمة عن تغيير الأنظمة الحاكمة للكشف عن الفساد ومصادره واسترداد الموجودات - تجربة تونس-
3. تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد وسقوط حواجز الخوف النفسية وتحسن ادراكها لأدوارها الجديدة وأهمية هذه الأدوار- التجربة المصرية-



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

4. أهمية الإستجابة المباشرة والسريعة لمعالجة قضايا الفساد الكبير من قبل السلطات والمسؤولين السابقين، بما في ذلك إنشاء هيئات ولجان متخصصة ... مثل اللجنة الوطنية لتقصي الفساد والرشوة ولجنة المصادرة في تونس، ولجان وآليات استرداد الأموال والموجودات المهربة للخارج في تونس ومصر، بما في ذلك اللجوء إلى المصادرة دون المرور بالمحاكم (محذور الضمانات القانونية) أو باللجوء إلى الآليات الدولية التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

5. ضرورة العمل على وضع استراتيجية متكاملة ومقاربة شاملة لمكافحة الفساد مع تحديد جيد للمسؤوليات وعمل متناغم بين مؤسسات الرقابة لتحقيق مكافحة فعالة - الدول الثلاث-



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

ثالثاً: الإرادة السياسية

على الرغم من أهمية الغطاء التشريعي المتمثل بعضه في التعديلات الدستورية (حالة المغرب) إلا أن الإرادة السياسية والحالة التي تفرزها قد تكون على نفس الدرجة من الأهمية في مكافحة الفساد (حالة تونس)



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

رابعاً: الغطاء التشريعي والتكيف القانوني وبناء القدرات والقوانين المناسبة

1. على الرغم من أن وجود البنية التشريعية الملائمة والقوانين المناسبة أمر مهم للمكافحة الفعالة للفساد إلا أنه لا مفر من التكيف القانوني السليم لجملة أخرى من القضايا على نفس الدرجة من الأهمية ومنها على سبيل المثال لا الحصر؛

- الحق في الحصول على المعلومات وتداولها بحرية
- حماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا
- سمو القوانين والقوانين والمعاهدات الدولية
- تضارب المصالح
- الذمة المالية والإفصاح والإثراء غير المشروع
- إجراءات التحقيق والتفاضي
- الفساد في القطاع الخاص



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

2. تعاني الأطر القانونية التي تعمل ضمنها هيئات مكافحة الفساد من ثغرات حقيقية (أنظر -1- أعلاه) تحد من فاعلية هذه المؤسسات وقد أظهر التغيير الذي حدث في الدول العربية فدوره تدعيم الأطر التشريعية والقانونية والإدارية الأخرى التي تحدّ من فاعلية عمل هذه المؤسسات من ناحية أخرى. كما اظهر التغيير الحاجة الماسة لبناء قدرات هيئات مكافحة الفساد على ضوء ما تكشففت عنه من حالات متنوعة ومتعددة ضد الفساد.
3. أظهر التغيير الذي حدث في الدول العربية قصور التشريعات المتعلقة بشكل خاص بالشفافية والإفصاح عن الذمة المالية للمسؤولين، والكسب غير المشروع، وتحويل الأموال والرقابة على حركاتها، وكذا وجود خلل كبير في الإجراءات الإدارية المتعلقة بها جميعها.
4. على الرغم من أن التغيير الذي حدث في الدول العربية قد أظهر الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح بشكل عام ومكافحة الفساد بشكل خاص، إلا أن هذا التغيير أظهر ضرورة تطوير التشريعات الناظمة لعمل هذه المؤسسات وبناء قدراتها من أجل تعظيم دورها.



شعوب متمكنة
أمم صامدة.

خامساً: البرلمان والمؤسسات الإعلامية

1. أظهر التغيير الذي حدث في الدول العربية أن البرلمانات التي انتخبت بموجب القوانين السائدة وتحت الإشراف الحكومي لم تتمكن من إنتاج آليات ملائمة لمراقبة السلطات التنفيذية وبالتالي لم تسهم هذه البرلمانات في دعم وتعزيز جهود مكافحة الفساد، كما لم تعمل على لعب دور يذكر في مراقبة أعمال هيئات مكافحة الفساد، ولذا يؤمل من تعديل قوانين الانتخابات والإشراف عليها اما من قبل الأجهزة القضائية أو الهيئات المستقلة للانتخابات، وافساح المجال لرصدها ومراقبته من قبل مؤسسات المجتمع المدني وغيرها ان تسهم في إنتاج برلمانات قادرة على الرقابة والمحاسبة من ناحية، ودعم وتعزيز جهود مكافحة الفساد من جهة ثانية (بوادر مشجعة في الدول الثلاث).

2. أدى ظهور الصحافة غير الرسمية والإعلام المجتمعي ومحطات التلفزيون الخاصة بعد أحداث الربيع العربي إلى خاق حالة جديدة من الإنفتاح ونشر المعلومات حسنت من الكشف عن أفعال الفساد وزادت من الضغط الشعبي على الحكومات وعززت دور المجتمع المدني. وقد لعب الإعلام المهني والمحترف دوراً مميزاً في الكشف عن حالات فساد كبرى غير مسبوقه في كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية (حالة الكويت كمثال).



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

سادساً: الفساد وحقوق الإنسان

يعمل الفساد ضمن أشياء أخرى على انتهاك حقوق الإنسان المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وقد عززت الثورات العربية المطالبات بتحسين أوضاع حقوق الإنسان ليس كهدف بحد ذاته فحسب، بل لارتباط انتهاكات حقوق الإنسان بالفساد كذلك وقد ظهرت الحاجة إلى حماية الحقوق والحريات العامة من أجل تحسين مكافحة الفساد مثل حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع وتشكيل الجمعيات والنقابات، وحرية الصحافة، والحق في المشاركة السياسية، والوصول إلى المعلومات من أجل تعزيز دور الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

سابعاً: بعض الدروس المستفادة

1. غياب التكامل والتنسيق بين الأجهزة الحكومية والمنظمات الحكومية وبينها وبين مؤسسات المجتمع المدني يحول دون مكافحة الفعالة للفساد.
2. ان الإنفتاح الرسمي والجاد على المجتمع المدني القائم على التعاون الموضوعي والمهني وتبني المجتمع المدني منهجا يقوم على النقد البناء والإبتعاد عن الاتهامات الجرافية التي قد تؤدي إلى هدم الثقة بالمؤسسات الحكومية، والإلتزام بالشفافية في التمويل، وتحقيق نقلة نوعية في آليات المشاركة بين القطاعات العامة والخاصة والأهلية هي أمور ضرورية من أجل تعزيز دور المجتمع المدني في منع الفساد والوقاية منه ومكافحته على المدى البعيد.



شعوب متمكنة
أمم صاعدة.

3. حتى يتمكن المجتمع المدني من المساعدة على كشف الفساد، وخاصة المستتر منه، وكسر شبكات الفساد وقياس الفساد ومراقبته، وإصدار تقارير الظل النافعة، يجب أن يقوم عملها على أسس واضحة ومحدودة منها أن تكون هذه المؤسسات نفسها نظيفة وأن تقدم النموذج الجيد، وأن يتميز عملها بالمصداقية في التعامل وعدم الانسياق وراء المبالغة، وأن تحافظ على علاقات جيدة مع المنظمات الحكومية المعنية بمكافحة الفساد، وأن تتساح بالمعرفة والتخصص، وأن تقوم ببناء التحالفات فيما بينها لتعمل بشكل متعاون لا يقوم على التنافس لتحقيق أغراض خاصة، وأن يتميز عملها بالشفافية وخاصة ما تعلق بالتمويل.

4. الحاجة إلى استراتيجيات وطرق جديدة في التفكير والعمل وخطاب جديد لهيئات مكافحة الفساد، وكذا الحاجة إلى مقارنة جديدة لمفهوم المجتمع المدني (القبيلة والعشيرة كمجتمع مدني) وإجراء تحالفات جديدة وقوية وخاصة مع المؤسسات الإعلامية ولقوى البرلمانية الملتزمة والقوى الشبابية الصاعدة.